

لمحة عامة موجزة عن منظومة الأمم المتحدة - النهج المشترك في سبيل كوكبٍ خالٍ من التلوث

© 2023 الأمم المتحدة

طبعة منقحة: نيسان/أبريل 2024

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

تُرسل طلبات إعادة إصدار هذا المنشور كلياً أو جزئياً إلى permission@un.org.

إخلاء المسؤولية

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المنشور التعبير عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها. ولا يعني ذكر شركة تجارية أو منتج تجاري موافقة الشركاء المتعاونين.

الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الدول الأعضاء فيها أو قراراتها أو سياساتها المعلنة، وكذلك لا يعني الاستشهاد بالأسماء التجارية أو العمليات التجارية مصادقة.

شكر وتقدير

المؤلف: فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة

المحرر: قرة العين حيدر

التخطيط والرسوم التوضيحية والرسوم البيانية: المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية

الصور: ©فريبك

التلوث⁽¹⁾ هو إحدى أزمات الكوكب الثلاث، إلى جانب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. فهو يعيق التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي والجوع والصحة وعدم المساواة والسلام والعدالة. إنه مشكلة خبيثة وعامة تسبب تأثيرات كبيرة على صحة الإنسان ورفاهيته والبيئة والرفاهية العامة لكوكبنا. كما أن آثاره الضارة صادمة من حيث النطاق والحجم.

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة إذ تدرك هذا الأمر فقد أعطت الأولوية للتلوث في جدول الأعمال العالمي، وأصدرت إعلاناً وزارياً - "في سبيل كوكب خالٍ من التلوث"، في عام 2017. واستجابةً لذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة تنفيذية بعنوان "في سبيل خالٍ من التلوث"، ورُجِّب بها في العام التالي في الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

وفي هذا السياق، أعد فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة نهجاً مشتركاً لمنظومة الأمم المتحدة للانتقال نحو كوكب خالٍ من التلوث (يشار إليه فيما بعد بالنهج المشترك إزاء التلوث) أقره كبار مسؤولي الفريق في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومن خلال النهج المشترك إزاء التلوث، تعبر منظومة الأمم المتحدة عن اعتراف مشترك بالحاجة الملحة للعمل والالتزام بتعميم منع التلوث والحد منه. ومع توفير الموارد الكافية وإدماج هذا النهج في استراتيجيات وبرامج عمل كيانات الأمم المتحدة، ستمهد منظومة الأمم المتحدة الطريق لاستجابة عالمية أقوى وأكثر تنسيقاً في سبيل كوكب خالٍ من التلوث. ويوفر النهج إطار عمل للاستفادة من الترتيبات القائمة بين الوكالات التي تعالج المسائل المتعلقة بالتلوث وتعزيزها.

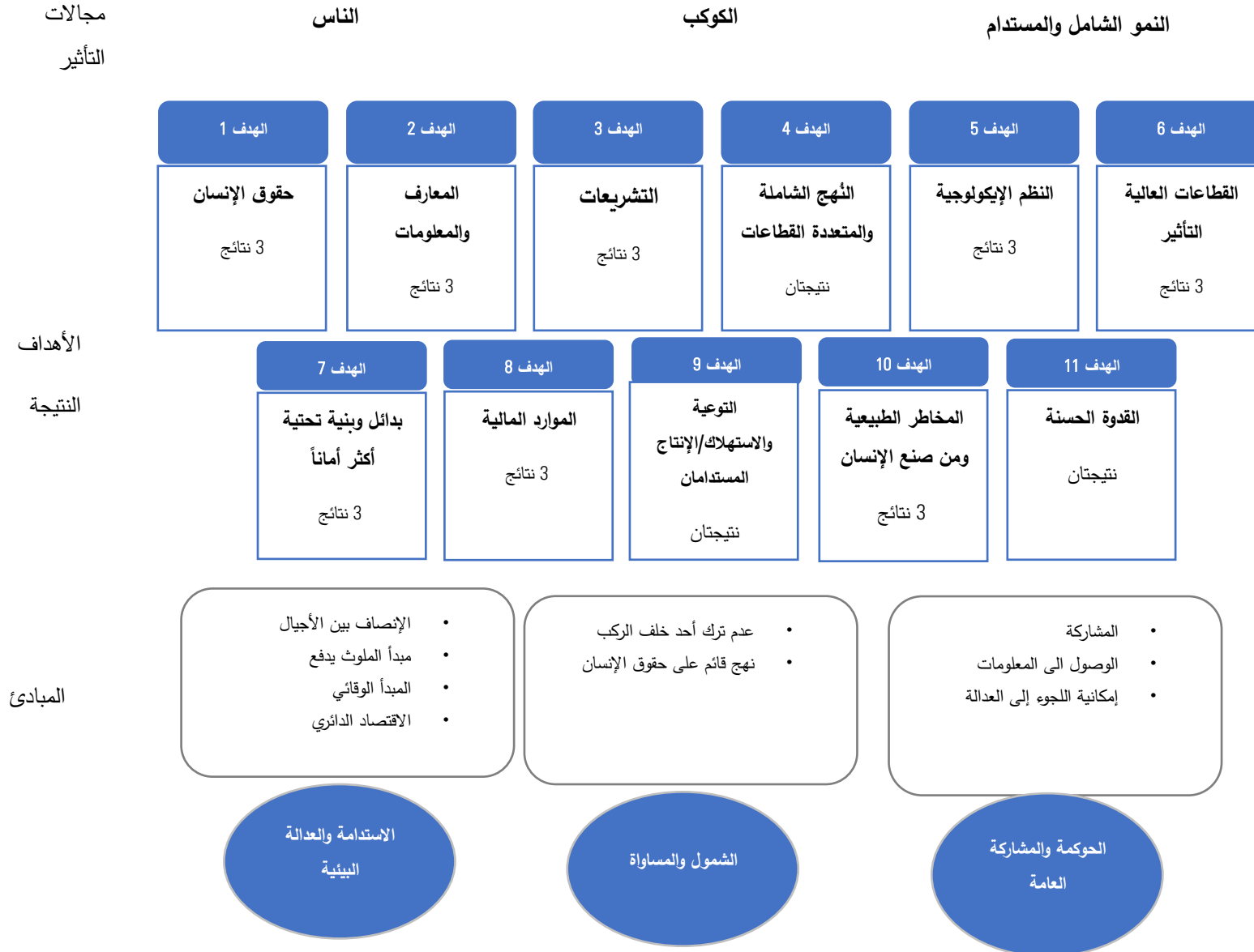
وعقب إقرار النهج المشترك إزاء التلوث، قرر كبار المسؤولين في فريق إدارة البيئة إنشاء فريق إدارة القضايا بغرض إعداد خطة تنفيذ للنهج المشترك إزاء التلوث وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وستوجه هذه الخطة كيانات الأمم المتحدة في إدماج النهج المشترك إزاء التلوث في برامجها الخاصة بها وستسترشد بها في تصميم وتنفيذ استراتيجيات المساعدة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء⁽²⁾.

ويسترشد النهج المشترك إزاء التلوث بـ 10 مبادئ ونُهج. ويعرض هدفاً استراتيجياً وثلاثة مجالات تأثير رئيسية من المتوقع أن يتحقق فيها تغيير منهجي طويل الأجل. ويختتم النهج المشترك إزاء التلوث بـ 11 هدفاً متوسط الأجل و30 نتيجة. ويجب أن تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تحقيق الأهداف بالشاركة مع جميع أصحاب المصلحة. والنتائج هي النتائج المرجوة من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وسوف تتبثق هذه النتائج من الأنشطة الداخلية للمنظومة ومن خلال الدعم الذي تقدمه إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين.

(1) لأغراض هذا النهج المشترك، يُفهم التلوث على أنه وجود أو إدخال مواد أو طاقة في البيئة تسبب آثاراً ضارة على صحة الإنسان أو البيئة أو الكائنات الحية؛ أو تتجاوز معايير النوعية أو الكمية المحددة لوسائط بيئية معينة.

(2) سبُلُغ خطة التنفيذ بنتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، والإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية الذي اعتمد مؤخراً، وفريق العلوم والسياسات (الذي ستختتم مفاوضاته في عام 2024)، وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

إطار عمل النهج المشترك لإزاء التلوث



ملخص الأهداف والنتائج

الهدف 1: احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

يشمل ذلك تعزيز الوصول إلى معلومات دقيقة عن التلوث، وتعزيز المشاركة الهادفة في عمليات صنع القرار، وزيادة المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة عن الأضرار الناجمة عن التلوث، مع التركيز على الشمولية والعدالة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.

النتيجة 1-1 تعزيز ودعم حق الجميع في الحصول على المعلومات المتعلقة بالتلوث والملوثات.

النتيجة 1-2 تعزيز المشاركة الهادفة والمستنيرة للجميع في عمليات صنع القرار التي تعالج التلوث.

النتيجة 1-3 زيادة المساءلة وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة بخصوص الضرر الناجم عن التلوث.

الهدف 2- توليد المعارف والبيانات والمعلومات عن التلوث وإتاحتها للجميع للسماح باتخاذ قرارات وإجراءات واعية بالمخاطر.

تعزيز توافر البيانات من خلال أنظمة شاملة وشراكات عالمية، وتعزيز عملية صنع القرار القائم على العلم لتقييم فعالية السياسات وتحديد الثغرات، وتسخير فرص التحول الرقمي. وتعمل هذه الجهود على تمكين الأفراد والمنظمات وصانعي السياسات والشركات من اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ إجراءات فعالة لمكافحة التلوث، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الفئات السكانية الضعيفة. وبشكل عام، يشدد الهدف على يسر التكلفة والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في الدعوة إلى إيجاد حلول للتلوث.

النتيجة 2-1 تعزيز توليد البيانات والمعارف وتوافرها وإمكانية الوصول إليها، مع قياس التقدم المحرز نحو كوكب خالٍ من التلوث.

النتيجة 2-2 تشجيع اتخاذ القرارات المبنية على العلم والأدلة والواعية بالمخاطر.

النتيجة 2-3 اغتنام الفرص التي يوفرها التحول الرقمي.

الهدف 3- وضع وتنفيذ سياسات وأطر تشريعية وتنظيمية واستراتيجية وخطط وإجراءات تعالج كل أنواع التلوث ومصادره، بما في ذلك تعزيز فرص الاقتصاد الدائري على المستوى الدولي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي.

هناك حاجة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات للتحول من تقليل الضرر إلى الدعم الاستباقي للاقتصادات الدائرية والخضراء، والوظائف اللائقة، وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث. وتؤكد النتائج على تحقيق الإدارة السليمة والمتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات، وضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنفيذ وإنفاذ السياسات والتشريعات المتعلقة بالتلوث، مع التركيز على تعزيز القدرات من أجل اتخاذ تدابير فعالة لمنع التلوث والحد منه.

النتيجة 3-1 تتحقق الإدارة السليمة والمتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورتها بطريقة متكاملة، وفقًا للأطر الدولية، ومن خلال الاستفادة من دور القطاعين العام والخاص وإشراك جميع قطاعات التنمية.

النتيجة 3-2 تتوافق الأطر السياسية والتشريعية والتنظيمية، بما في ذلك البروتوكولات والحوافز، مع التزامات حقوق الإنسان وتستند إلى المعايير الصحية والبيئية والاجتماعية.

النتيجة 3-3 تنفيذ السياسات والتشريعات، بما في ذلك الحوافز التي تعالج التلوث، وإنفاذها والامتثال لها مع تعزيز القدرات.

الهدف 4- زيادة الاستخدام المنهجي للنهج الصحية الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة، ولا سيما نهج الصحة الواحدة، لمعالجة التلوث.

تيسير التزام أصحاب المصلحة المتعددين في مختلف القطاعات لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاتفاقيات الدولية الأخرى. ويتناول نهج الصحة الواحدة الطيف الكامل للنتائج الصحية المرتبطة بعوامل الخطر البيئية، مما يساهم في تحقيق الأمن الصحي العالمي ودعم حق الإنسان في الصحة.

النتيجة 4-1 الروابط بين التلوث والصحة وحقوق الإنسان والأولويات المجتمعية الأخرى، مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي والحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي والتغذية والتغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية، استُوعبت وأُخذت في الاعتبار على صعيد السياسات والإدارة.

النتيجة 4-2 توسيع نطاق تطبيق نهج الصحة الواحدة ليشمل منع التلوث والحد منه.

الهدف 5- حماية النظم الإيكولوجية السريعة التأثير واستعادة النظم الإيكولوجية المتضررة من التلوث، مع إدارة النظم الإيكولوجية بشكل ملائم لمنع التلوث والحد منه.

تطبيق العلوم والممارسات السليمة، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الدائري واللوائح الصارمة. تؤدي كيانات الأمم المتحدة دورًا حاسمًا في إنشاء أطر تنظيمية قوية وتعزيز الاستدامة وتقديم المساعدة الفنية. ويجري التركيز على تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة لمنع التلوث بشكل فعال. ويُقترح اتباع نهج من المصدر إلى البحر لتعميم منع التلوث في إدارة المناظر الطبيعية ومقاسم المياه، ويتطلب ذلك تدخلات من أصحاب مصلحة متعددين. وتُحث كيانات الأمم المتحدة على الدعوة إلى الإدارة الشاملة، وتيسير التعليم والتدريب، ودعم البحوث، وتعبئة الموارد لتحسين إدارة المناظر الطبيعية ومقاسم المياه، مما يساهم في صحة النظم الإيكولوجية بشكل عام.

النتيجة 5-1 وضع وتنفيذ تدابير لحماية النظم الإيكولوجية وحفظها وإدارتها واستعادتها لمنع التلوث والحد منه وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

النتيجة 5-2 الحلول القائمة على الطبيعة معترف بها على نطاق واسع كوسيلة فعالة لمنع التلوث والحد منه.

النتيجة 5-3: تعميم منع التلوث والحد منه في إدارة المناظر الطبيعية ومقاسم المياه التي تراعي الترابط بين استخدامات الموارد والنظم الإيكولوجية ونهج من المصدر إلى البحر.

الهدف 6- تحويل القطاعات العالية التأثير من أجل كوكب خالٍ من التلوث في جميع سلاسل القيمة.

التركيز على قطاعات مثل أنظمة الأغذية الزراعية والاستخراج/التعدين والبناء والنقل والطاقة والتصنيع والخدمات والنفايات. إن التقييمات وتقدير التكاليف أمران حاسمان لفهم آثار التلوث الخاصة بكل قطاع، مع التأكيد على تعزيز سلاسل القيمة المستدامة من الإنتاج إلى الاستهلاك من أجل التوزيع الاقتصادي العادل. وتشجّع التدخلات الفعالة من حيث التكلفة باستخدام التقنيات الحديثة، إلى جانب أطر تعزز شفافية الأعمال والمساءلة. ويجري التأكيد على الانتقال العادل للفئات الضعيفة الذي يتطلب إجراءات تتجاوز الحدود القطاعية. ويدعو هذا الجهد إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين من الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الدول والقطاع الخاص والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والمجتمع العلمي وغيرهم. إضافةً إلى ذلك، يتم تشجيع سياسات التجارة الدولية بهدف دعم الأهداف البيئية والإنتاج والاستهلاك المستدامين، مع التركيز على الممارسات التجارية الأقل

تلويثاً للبيئة. وينبغي وقف الإعانات الضارة، وإعادة توجيه الحوافز لمنع التلوث، مع قيام كيانات الأمم المتحدة بدور في تقديم المساعدة التقنية لدعم هذه التحولات نحو الاستدامة.

النتيجة 6-1 تسريع عمل أصحاب المصلحة المتعددين لمنع التلوث والحد منه في القطاعات العالية التأثير.

النتيجة 6-2 تشجيع التجارة الأقل تلويثاً للبيئة.

النتيجة 6-3 إلغاء الإعانات الضارة، وإعادة توجيه الإعانات، وتوفير حوافز للعمل الدرامي لمنع التلوث والحد منه.

الهدف 7- تحديد وتعزيز وتنفيذ بدائل أكثر أماناً وأنظف وتطوير بنية تحتية مستدامة ومرنة.

إدراك دور سوء الصيانة وانعدام المرونة ومحدودية البنية التحتية في المساهمة في التلوث العالمي. ويشدد هذا الهدف على النهج الدائرية لتقليل النفايات إلى الحد الأدنى، وتطوير التكنولوجيا، والحاجة إلى شراكات منظمة بفعالية بين القطاعين العام والخاص. وتركز النتائج على زيادة توافر البدائل الأكثر أماناً واستخدامها، وتعزيز وتقوية البنية التحتية لمنع التلوث، وتعزيز مرونة البنية التحتية لإدارة مخاطر التلوث. ومن المتوقع أن تؤدي كيانات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في الدعوة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم التدخلات المحددة الهدف، وتعزيز اعتماد اعتبارات المرونة في مشاريع البنية التحتية.

النتيجة 7-1 زيادة توافر واستخدام بدائل أكثر أماناً.

النتيجة 7-2 تحسين وتعزيز البنية التحتية لمنع التلوث والحد منه.

النتيجة 7-3 تعزيز مرونة البنية التحتية لمنع مخاطر التلوث وإدارتها.

الهدف 8- تحديد وتحفيز وتعبئة موارد مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها ومستدامة من أجل عمل خالٍ من التلوث والحد من المخاطر.

التأكيد على التكاليف الكبيرة للتلوث التي يتكبدها المجتمع والتأكيد على الحاجة إلى فهم أفضل للآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية. يقترح الهدف مبادرات مثل إعادة توجيه الإعانات الضارة والسياسات الضريبية الفعالة واللوائح والحوافز لزيادة الاستثمار الخاص في استراتيجيات الاقتصاد الأخضر والأزرق، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل واستقرار الكوكب. وتشمل النتائج تحسين المحاسبة على العوامل الخارجية للتلوث من خلال التحليل الاقتصادي، وزيادة فرص الحصول على التمويل لمنع التلوث والحد منه، وتحفيز الصناعات على اتباع مبدأ الملوث يدفع واستيعاب تكاليف التلوث. وتؤدي كيانات الأمم المتحدة دوراً حاسماً في تشكيل الخطاب المالي، وتسهيل الوصول إلى الموارد، وتشجيع السياسات التي تعزز الممارسات المستدامة وتنشط التلوث.

النتيجة 8-1 احتساب العوامل الخارجية للتلوث بشكل أفضل من خلال التحليل الاقتصادي وأدوات إعادة توجيه الاستثمارات إلى أنشطة اقتصادية أقل تلويثاً للبيئة.

النتيجة 8-2 زيادة فرص الحصول على التمويل اللازم لمنع التلوث والحد منه، بما في ذلك المعونة الإنمائية على وجه الخصوص، من خلال تحقيق المنافع المشتركة بين الأولويات البيئية والإنمائية.

النتيجة 8-3 تحفيز الصناعات على اتباع مبدأ الملوث يدفع واستيعاب تكاليف التلوث.

الهدف 9- رفع مستوى الوعي العالمي بالآثار السلبية للتلوث ودور المستهلكين في دفع عجلة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك لإثراء العمل وتحفيزه.

إدراك وجود ثلاثة أنواع من الاستهلاك - الاستهلاك الناقص، والاستهلاك المفرط، والاستهلاك الطموح - وتسلط الضوء على إمكانية توجيه السياسات والسلوكيات نحو الاستهلاك الطموح لتحقيق تحول إيجابي نحو كوكب خالٍ من التلوث. ويشدد الهدف على الحاجة إلى إحداث تغييرات في العقلية والقيم والسلوكيات الجماعية والفردية، إلى جانب التغييرات السياسية والتنظيمية. وتُعطى الأولوية للعمل الذي يقوده الشباب، حيث أن إشراك الشباب كعوامل للتغيير الإيجابي يمكن أن يؤدي إلى تغييرات سلوكية طويلة الأجل. ويُنظر إلى منظومة الأمم المتحدة على أنها جهة فاعلة رئيسية في تعبئة مختلف أصحاب المصلحة والموارد لتولي مسؤولية مخاطر التلوث وتعزيز الوعي العالمي بكفاءة استخدام الموارد والاستهلاك المستدام. ومن المتوخى أن تقوم كيانات الأمم المتحدة بالدعوة إلى أنماط العيش المستدامة، وبناء قدرات المستهلكين، وتعزيز معلومات استدامة المنتجات لدفع الاستدامة من خلال طلب المستهلكين.

النتيجة 9-1 رفع مستوى الوعي بتأثير التلوث على حقوق الإنسان والصحة والبيئة الصحية والأمن الغذائي والتغذية والاقتصاد من خلال رسائل موحدة وحملات منسقة.

النتيجة 9-2 زيادة الطلب على الاستهلاك المنصف والعادل مما يؤدي إلى تبني أنماط عيش وسبل عيش مستدامة واستهلاك مسؤول.

الهدف 10- منع وتقليل مخاطر التلوث وآثاره المرتبطة بالمخاطر التي هي من صنع الإنسان والمخاطر الطبيعية والصراعات والاستجابة الإنسانية.

الإقرار بأن المخاطر مثل العواصف والفيضانات وحرائق الغابات والنزاعات يمكن أن تؤدي إلى تلوث واسع النطاق، مما يؤثر على الهواء والأرض والمياه. ويمكن أن يؤدي التلوث أيضاً إلى تفاقم النزاعات وأن يساهم في التنافس على الموارد والآثار الصحية الضارة. ويؤكد الهدف على ضرورة أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة مع مختلف أصحاب المصلحة للحد من آثار التلوث الناجمة عن النزاعات والمساهمة فيها من خلال الوقاية وبناء السلام. ومن المتوخى أن تعمل كيانات الأمم المتحدة على تيسير الشراكات وإجراء البحوث وزيادة الوعي وإدماج التدابير المتعلقة بالتلوث بشكل منهجي في جهود الاستجابة الإنسانية لتعزيز الإجراءات المستدامة التي تسهم بشكل إيجابي في بناء القدرة على الصمود وتسوية النزاعات.

النتيجة 10-1 زيادة توليد المعارف وتبادلها بشأن تأثير التلوث في الأزمات الممتدة والأوضاع الهشة بين المجتمعات البيئية والإنمائية والإنسانية وغيرها.

النتيجة 10-2 دمج منع التلوث والحد منه من خلال التأهب لحالات الطوارئ ونظم الإنذار المبكر في استراتيجيات الاستجابة للكوارث ومنع النزاعات وبناء السلام.

النتيجة 10-3 تقليل التلوث المرتبط بالاستجابة الإنسانية.

الهدف 11- تعميم منع التلوث والحد منه وتعظيم كفاءة استخدام الموارد في عمليات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها: القيادة بالقدوة.

تعميم منع التلوث والحد منه، فضلاً عن تعظيم كفاءة استخدام الموارد في عمليات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، حتى تكون مثلاً يحتذى. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة بمثابة نموذج يحتذى به، وأن تلهم مختلف أصحاب المصلحة في جميع

أنحاء العالم لإعطاء الأولوية لمنع التلوث والحد منه بما يتماشى مع الاتفاقات الدولية. ويشدد الهدف على استعراض عمليات الأمم المتحدة لدمج حلول منع التلوث والحد منه وضمان ألا تؤدي البرامج إلى تفاقم التلوث والمخاطر المرتبطة به. وتعرض وثيقتان رئيسيتان، هما استراتيجية الاستدامة الأولى والنهج النموذجي، التزامات الأمم المتحدة على نطاق المنظومة تجاه هذه الأهداف.

النتيجة 11-1 تعزيز الاستدامة البيئية في إدارة مرافق الأمم المتحدة وعملياتها وتقديم الدعم لها من جانب كل وكالة وصندوق وبرنامج.

النتيجة 11-2 تعميم منع التلوث والحد منه بشكل فعال داخل منظومة الأمم المتحدة وكياناتها في عملها البرنامجي، كجزء من الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمعالجة المعايير البيئية والاجتماعية في البرمجة.